الى غيره يكون ذلك الغير واجبا فاذا وجوده لو كان زايدا على ذاته
لما كان واجبا فلم يبق الا ان يكون ممكنا واذا كان ممكنا فلا بد له
مؤثر والمؤثر فيه اما الذات او خارج عنها والاول ممتنع لانه
يستلزم كون الذات قابلة وفاعلة والمؤثر في الوجود
لا بد بان يكون موجودا قبل تاثيره فلو وجودها يفتقر الى وجود
فالوجود مفتقر الى نفسه وهو محال وان كان المؤثر غيرها
كان الوجود الوجوب مستفادا له من غيره فلا يكون الوجود
واجبا بنفسه شم قال وهذه الحجة ضعيفة اذ لقايل
ان يقول سلمنا ان الوجود الزايد على الماهية واجبا
لنفسه قولكم لانه مفتقر الى الماهية والمفتقر الى غيره لا يكون
واجبا لنفسه قلنا لا نسلم ان الواجب لنفسه لا يكون
مفتقرا الى غيره بل الواجب لنفسه هو الذي لا يكون مفتقرا
الى موثر فاعل ولا يمتنع ان يكون موجبا بنفسه وان كان
مفتقرا الى القابل فان الفاعل الموجب بالذات لا يمتنع توقف
تاثيره على القابل سواء كان اقتضاه بالذات لنفسه او لما
هو خارج وهذا كما يقوله الفيلسوف في العقل الفعال بانه
موجب بذاته للصور الجوهرية والانفس الانسانية وان
كان ما اقتضاه لذاته متوقفا على وجود الهيولى القابلة قال وان
سلمنا انه لا بد وان يكون ممكنا ولكن لا نسلم ان صفة الممكن
هو المفتقر الى المؤثر بل الممكن هو المفتقر الى الغير والافتقار
الى الغير اعم من الافتقار الى المؤثر وقد تحقق ذلك بالافتقار الى

الذات

الذات القابلة فيقال ففي هذا الكلام جوابان يكون الوجود
الواجب مفتقرا الى الماهية وذكر ان الواجب بنفسه هو الذي
لا يفتقر الى المؤثر ليس هو الذي لا يفتقر الى الغير وان كونه ممكنا
بمعنى افتقاره الى الغير لا الى المؤثر هو الامكان الذي يوصف به الوجود
الواجب المفتقر الى الماهية وهذا الذي قاله هو بعينه يقال له
فيما ذكره هنا حيث قال ان المجموع مفتقر الى كل من اجزايه والمفتقر
الى الغير لا يكون واجبا بنفسه لانه ممكن فيقال له لا نسلم ان
المفتقر الى الغير على الاطلاق لا يكون واجبا كافتقار الوجود الى الماهية
اذا فرض تعددها ويقال قولك ان المجموع يكون ممكنا اتعني
بالممكن ما يفتقر الى الموثر ام ما يفتقر الى الغير فان قلت الاول كان
باطلا وان قلت الثاني فلم قلت ان الواجب بنفسه الذي
لا يفتقر الى فاعل لا يكون ممكنا بمعنى انه يفتقر الى غير الذات
فاعل فهذا الذي تكلم هو بعينه يجيب به نفسه عما
ذكره هنا بطريق الاولى والاحرى فانه توقف المجموع الواجب
باجزائه على كل من اجزايه لا ينفي وجوده بنفسه التي هي المجموع
مع الاجزاء اما توقف الوجود على الماهية المغايرة له فانه يقتضي
توقف الوجود الواجب على ما ليس داخلا فيه ومعلوم
ان افتقار الشيء الى جزء ليس هو افتقاره الى ما ليس جزء بل الاول
لا ينفي كمال وجوبه اذ كان افتقاره الى جزء ليس اعظم من افتقاره
الى نفسه والواجب بنفسه لا يمكن ان يستغني عن نفسه فلا يستغني
عما هو داخل في مسمى نفسه اما اذا قدر وجوب واجب وماهيته

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)